



"اياتا" تنسق مع السلطات المصرية لإنهاء الحظر المفروض على أموال شركات الطيران

24 أغسطس 2016 (جنيف): أكد الاتحاد الدولي للنقل الجوي "اياتا" أن التنسيق جارٍ في الوقت الراهن مع السلطات المختصة في جمهورية مصر العربية للوصول إلى حلٍ عملي يسهم في تمكين شركات الطيران الدولية المشغلة في مصر من سحب أموالها المستحقة بنظام "القطع الأجنبي".

وتأتي عمليات التنسيق الجارية بعد فرض الحكومة المصرية في مارس الماضي قيوداً على شركات الطيران والتي أدت بدورها إلى حظر أموالهم وعدم قدرة الشركات على سحب أموالها المستحقة بموجب الاتفاقيات الدولية المعمول بها، حيث تصل قيمة الأموال المتأثرة حالياً بالحظر المصري إلى نحو 275 مليون دولار أمريكي.

ونجم عن المباحثات القائمة بين شركات الطيران والبنك المركزي المصري والهيئة المصرية العامة للطيران المدني، رفع القيود عن 240 مليون دولار أمريكي والسماح بسحبها، فيما لا تزال المفاوضات مستمرة للتوصل إلى برنامج دفع منطقي يمكن تطبيقه لاسترداد المبلغ المتبقي.

ويمثل التواصل والتنقل موضوعاً مهماً بالنسبة لمصر، إذ يقَدِّم قطاع الطيران حوالي مليون فرصة عمل ويحقق 13.1 مليار دولار أمريكي على شكل فوائد اجتماعية واقتصادية في الدولة.

ولا يمكن إغفال الأثر الاقتصادي المهم لقطاع الطيران المدني في مصر، إذ يساعدها في تجاوز التحديات الاقتصادية الحالية.

وتعاني شركات الطيران الكثير من الصعوبات والمتاعب لتقديم مستويات التواصل الأساسية نتيجة عدم قدرتها على سحب مبالغها المستحقة والتي تلعب دوراً حاسماً في تغطية تكاليفها. وتعمل "اياتا" بالتنسيق عن كثب مع شركات الطيران العاملة في مصر والحكومة للتوصل إلى الحل الملائم بموجب الاتفاقيات الدولية، وتسهيل الحركة عبر الممرات الجوية لدعم الأعمال المصرية وخاصةً في قطاعي التجارة والسياحة.